مقياس مقترح لقياس المؤسسية السياسية للأحزاب السياسية الاردنية باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي

الأستاذ الدكتور سلطان ناصر فارس القرعان [1]*

تاريخ وصول البحث: 2023/03/19 م تاريخ قبول البحث: 2023/08/25م تاريخ نشر البحث: 2025/08/16م

الملخص

جاءت هذه الدراسة بهدف اقتراح البنية العاملية لمقياس مؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن، والتأكد من مدى حسن جودتها ومطابقتها للبيانات المحصلة من عينة الدراسة.

لقد تم استخدام المنهج العلمي من خلال الاقتراب المؤسسي الجديد، والأسلوب الكمي الإحصائي، حيث تم تصميم المقياس بناءً على نظرية صامويل هنتنجتون حول المؤسسية السياسية، وتم تقنين هذا المقياس ومعالجة صدقه وثباته باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي، ومن ثم تطبيقه على عينة مكونة من 876 من طلبة الجامعات الأردنية باستخدام التحليل العاملي التوكيدي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: بناء المقياس المكون من أربعة مؤشرات وهي: التكيف وله مؤشرات فرعية، هي: العمر الزمني والعمر الجيلي والتكيف التنظيمي، والتعقيد وله مؤشران فرعيان، هما: تعدد الوحدات وتعدد الوظائف، والاستقلالية ولها مؤشران، هما: استقلالية التجنيد واستقلالية الموازنة، وأخيراً التماسك وله مؤشران، هما: انتماء الأعضاء لبعضهم بعضاً ووجود خلافات داخل المؤسسة، وكل مؤشر فرعي يقاس من مجموعة من الفقرات، ومن النتائج التي توصلت لها أيضاً حسن جودة هذا المقياس وفقاً للتحليل العاملي التوكيدي.

أوصت الدراسة بتغيير التشريعات والأنظمة الداخلية المعمول فيها والتي تتعلق بالأحزاب السياسية، لتتوافق مع هذا المقياس حتى تصل إلى درجة عالية من المؤسسية.

الكلمات مفتاحية: البحث الكمي، مقاييس، التحليل العاملي التوكيدي، الأردن، الأحزاب السياسية.

A Proposed Instrument to Measure the Political Institutionalization of the Jordanian Political Parties Using Exploratory and Confirmatory Factor Analysis

Abstract:

The study aimed to suggest the factorial structure of the measure of the institutionalization of political parties in Jordan and to ensure its good quality and conformity with the data collected from the study sample.

The scientific method was used through the new institutional approach, and the statistical quantitative method, where the scale was designed based on Samuel Huntington's theory of political institutionalism. The

(1) قسم العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، كلية الآداب، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن.

* الباحث المستجيب: sultanalquraan@yahoo.com

reliability of the standardized scale was treated using the exploratory factor analysis; then the scale was applied to a sample of 876 male and female students from Jordanian universities using the confirmatory factor analysis.

The study revealed a set of results, the most important of which are: the high quality of the new instrument along four indicators: adaptation consisting of the sub-indicators of chronological age, generational age, and organizational adaptation; complexity which has the two sub-indicators of the multiplicity of units and that of functions; independence having the two indicators of independence of recruitment and that of the budget; and finally, cohesion which consists of the two indicators of affiliation of members to each other and the existence of differences within the institution. Each sub-indicator was measured from a set of paragraphs. The study also found a good quality of this scale according to confirmatory factor analysis.

The study recommended changing the applicable internal legislation and regulations so that they will comply with this standard in order to reach a high degree of institutionalization.

Keywords: Quantitative Research, Measures, Confirmatory Factor Analysis, Jordan, Political Parties.

المقدمة

عانت الأحزاب السياسية في الأردن من مجموعة من الأزمات منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن مروراً بمرحلة استقلال الأردن، ثم مرحلة العمل السري للأحزاب السياسية حتى تم تشريع قانون الأحزاب السياسية لعام 1991، هذه المراحل التي مرت بها الأحزاب السياسية في الأردن جعلتها غير قادرة على تحقيق وظائفها المختلفة كنشر الوعي والتعبئة السياسية والتجنيد السياسي والوصول إلى السلطة السياسية.

شغل هذا الموضوع بال الكثير من المواطنين والحراكيين الأردنيين، الأمر الذي جعل الحكومات المتعاقبة تعمل على تعديل التشريعات التي تتعلق بالأحزاب السياسية، إلا أنه ما زالت الأحزاب السياسية دون المطلوب، حتى وصل الأمر إلى إطلاق أحكام بأن الأحزاب السياسية ليست هي الحل الأمثل لإيجاد اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في الأردن، كما أنه أصبح هناك خلاف بين أفراد المجتمع والحراكيين السياسيين حول الجدوى من الأحزاب السياسية، في حين تتبنى الكثير من النظريات الديمقراطية فكرة أن التعددية ووجود أحزاب سياسية هي من أهم مؤشرات التحول الديمقراطي، بحيث تقوم على تحويل الانقسامات في المجتمع إلى انقسامات منظمة وإيجاد نوع من النظام في الحياة السياسة والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تعدّ هي أساس الإصلاحات والنهوض بالمجتمعات إلى مصاف الدول الديمقراطية، إذ إن تحقيق هذه الوظائف يرتهن بتوفر مجموعة من المعايير أسماها (صامويل هنتنجتون) المؤسسية السياسية، ولكن يبقى الأمر مرتهناً بكيفية قياس هذه المؤسسية كمياً.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لوضع مقياس كمي مقترح لقياس المؤسسية السياسية للأحزاب السياسية في الأردن باستعمال التحليل العاملي الاستكشافي EFA ، وذلك باستخدام أربعة معايير وضعها صموؤيل هنتنجتون لقياس المؤسسية

السياسية، ومن ثم تطبيقه على طلبة الجامعات الأردنية كعينة مستهدفة للاندماج بهذه الأحزاب للتأكد من تطابق هذا المقياس مع الواقع، وذلك باستخدام التحليل العاملي التوكيديCFA .

أهمية الدراسة وهدفها

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، إحداها علمية والأخرى عملية، إذ إن وجود مقياس لقياس مؤسسية الأحزاب السياسية مبني على أسس علمية وتكنيكات بحثية متطورة، تساعد المواطنين على اختيار الحزب الذي يتوافق مع مبادئهم السياسية أولاً، ويتوافق مع معايير المؤسسية ثانياً، لأن الفشل في إيجاد أحزاب سياسية مؤسسية قادرة على القيام بوظائفها المختلفة قد يؤدي بالمواطنين إلى العزوف المطلق عنها، وبالتالي ستتحول كل الجهود المبذولة في عمليات الإصلاح إلى ردود فعل عكسية، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة في مستوى عدم الاستقرار السياسي. هذا بالإضافة إلى انها ستقدم مقياساً عملياً وعلمياً لقياس مؤسسية الأحزاب، الأمر الذي قد يساعد الأحزاب السياسية نفسها على محاولة تخطي العقبات للنهوض بها والنهوض بالوطن وتقدمه، كما أنها تساعد الدارسين والباحثين المختصين في الأحزاب السياسية من خلال استخدام مقياس مكيّف ومقنن بطرق علمية.

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف عن طبيعة البنية العاملية لمقياس المؤسسية السياسية للأحزاب السياسية باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي EFA ، ومن ثم التأكد من مطابقتها على أرض الواقع باستخدام التحليل العاملي التوكيدي CFA ، وأخيراً قياس درجة مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية، حسب المقياس المقترح.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

وصلت النخبة السياسية في الأردن إلى قناعة أنه لا مجال للتقدم في الحياة السياسية في الأردن إلا من خلال بوابة الأحزاب السياسية، في حين يرى سائر أفراد المجتمع الأردني أن التجارب الماضية دليل أنه لا جدوى من الأحزاب السياسية؛ لأنها لم تستطع أن تقود عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأردن، ويرى الكثير من علماء السياسة أنه حتى تقوم الأحزاب السياسية بأدوارها فإنه لابد أن تتصف بالمؤسسية (Mainwaring and torcal, 2006:206 Huntington, Samuel, 1968) ، ومن هنا تولدت مجموعة من التساؤلات حول مؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن وكيف يمكن قياس هذه المؤسسية كمياً؟، لذا جاءت تساؤلات الدراسة كما يلي:

– ما البنية العاملية لمقياس المؤسسية للأحزاب السياسية حسب نظرية صامويل هنتنجتون وذلك باستخدام التحليل العاملي

الاستكشافي EFA ؟

– ما مدى استقرار البنية العاملية لمؤسسية الأحزاب السياسية كما جاءت حسب نظرية صموؤيل هنتنجتون، وما مدى جودة مطابقة البناء العاملي للبيانات المحصلة من عينة الدراسة؟؟

– ما درجة مؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن حسب المقياس المقترح؟

الإجراءات المنهجية

منهج الدراسة

انطلاقاً من مقولة إن العلم بمنهجه وليس بموضوعه، ومن خلال تعريف المنهج على أنه الطريقة المتبعة في تفسير الظواهر، بحيث يتبع الباحث إما طريقة علمية أو غير علمية في تحليل وتفسير الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية، فقد استخدم الباحث المنهج العلمي تبعاً لمجموعة من الخطوات المتمثلة بـ(ملاحظة الظاهرة، ووصفها، وتحليلها، وتفسيرها ووضع حلول لها)، حيث وجدت العديد من الدراسات، والتي تبحث في مفهوم الأحزاب السياسية وشكلها ودورها في التنمية، دون الحديث عن قياس مدى كفاءتها كمياً باستخدام مقاييس مقننة بطرق علمية.

استخدم الباحث الاقتراب المؤسسي الجديد الذي ابتكره صامويل هنتنجتون والذي تضمن مجموعة من المقولات التي تفسر المؤسسية السياسية، كما تم استخدام الأسلوب الكمي الإحصائي من خلال استخدام اختبارات إحصائية كالتحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي، بالإضافة إلى بعض الاختبارات الإحصائية الفرعية الأخرى والمتضمنة في التحليل العاملي.

وقد تم استخدام أداة الاستبانة لجمع المادة العلمية وتحليلها وصولاً إلى تقنين مقياس مؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن (خربوش، محمد صفي الدين، 2022، 33–40؛ عبدالماجد، حامد، 2000، 17–20 ؛ الأمبيريقي) .

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الأردنية والذي يزيد عن 100 ألف طالب وطالبة، حيث يرى Israel (1992) أنه إذا كان مجتمع الدراسة يزيد عن 100 ألف مفردة عند مستوى 3%–+ فإنه يمكن اختيار 1111 مفردة كعينة للدراسة كما أنه يمكن اختيار عينة مقدارها 400 مفردة عند مستوى +– 5% ، ونتيجة لوجود تشابه إلى حد ما في خصائص عينة الدراسة، فقد اختار الباحث 876 مفردة كعينة للدراسة من طلبة الجامعات الأردنية، حيث تم اختيار جامعتين من كل

إقليم باستخدام العينة العشوائية، وتم اختيار القاعات التدريسية التي تدرس التربية الوطنية، وتوزيع الأداة على جميع الطلبة بمساعدة الزملاء مدرسي المساق.

أداة الدراسة

تم تصميم مقياس من إعداد الباحث بناءً على نظرية صامويل هنتنجتون وتم عرضه على مجموعة من الأكاديميين المختصين في العلوم السياسية بشكل عام والأحزاب السياسية بشكل خاص، كما تم عرضه على مختص باللغة العربية، وتم حذف بعض العبارات بناءً على رأي المحكمين حتى وصل في صورته النهائية إلى 21 فقرة وفقاً لتدريج ليكرت الخماسي.

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS Amos، حيث تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي للإجابة عن السؤال الأول، في حين تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي للإجابة عن السؤال الثاني.

الأدب النظري والدراسات السابقة

تم تقسيم الأدب النظري والدراسات السابقة التي تتعلق بهذه الدراسة إلى قسمين: الأولى تناولت مؤسسية الأحزاب السياسية، والثانية تناولت التكنيكات البحثية الكمية.

أولاً: مؤسسية الأحزاب السياسية

دلت الخبرات الماضية في الحياة السياسية الأردنية أنه لا جدوى من الأحزاب السياسية؛ لأنها لم تستطع أن تقود عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأردن، وقد لاحظ الباحث من خلال تدريسه للطلبة لمساقي النظام السياسي الأردني والتربية الوطنية أن مستوى الثقة بالأحزاب السياسية متدنٍ جداً، لدرجة أن الشباب الجامعي بدأ يشعر بأن الأحزاب السياسية غريبة عنه وأنها مصدر للقلق والخوف، حتى بات الطلبة لا يعرفون معنى الحزب السياسي ولا يعرفون وظائفها وأهميتها، ولا يعرفون ما هو الحزب الذي يتوافق مع مبادئهم ولا يميزون أي الأحزاب أكثر كفاءة وقدرة.

إنّ تفضيل حزب سياسي على آخر ومعرفة قدرته وكفاءته في تحقيق وظائفه ليس بالأمر اليسير وخاصة من الناحية العلمية، حيث يرى الكثير من الباحثين أن الأحزاب القادرة على تحقيق وظائفها لابد أن تتصف بالمؤسسية (Matthias, Mainwaring and torcal, 2006:206 ; Huntington, Samuel, Basedau and Alexander, Stroh,2008

(2008) Matthias and Alexander ويرى 1968 ; alquraan, sultan, adouse, Haytham, 2021,20-39). إن إضفاء الطابع المؤسسي على الأحزاب السياسية مهم للتطور الديمقراطي، ومهم كذلك في تحقيق وظائفها المختلفة، كما يرى fen, A. (2008:14) والقرعان، سلطان (2020) أنه يوجد علاقة ارتباطية بين درجة مأسسة الحزب والنظام الحزبي وبين إيجاد النظم الديمقراطية، فوجود الدول الديمقراطية مرتبط بوجود أحزاب سياسية تتصف بالمؤسسية.

تعددت تعريفات المؤسسية السياسية، وتعددت مؤشراتها حسب وجهة نظر الباحثين الذين قاموا بدراستها. فقد عرف Mainwaring and torcal المؤسسية أو إضفاء الطابع المؤسسي على المؤسسة على أنها العملية التي تحدث وتؤدي إلى وجود مؤسسات أكثر تجذراً ورسوخاً وعلى نطاق واسع وعلى مستوى عالمي، وبالتالي تتصف بالاستقرار والانتظام بالعمل، كما أن أطراف العملية السياسية يقبلون بعضهم بعضاً من خلال إيمان كل طرف بشرعية الطرف الآخر (Mainwaring and Torcal 2006: 206). ويرى هنتنجتون أن "إضفاء الطابع المؤسسي هو العملية التي تكتسب من خلالها المنظمات والإجراءات القيمة والاستقرار" (هنتنغتون 1968: 12). ولقياس مأسسة الحزب يرى Matthias and Alexander (2008:8) أنه لا بد من الإشارة إلى ثلاث رؤى نظرية رئيسة. أولاً: قياس مأسسة الحزب بشكل منفصل عن مأسسة الأنظمة الحزبية. ثانيًا: إن مأسسة الأحزاب تتعلق أساسًا بزيادة الاستقرار وضخ القيمة (وجود قيم مؤسسية وخدمية أساسية تحدد سياسات وقرارات وإجراءات المنظمة). ثالثاً: يتعين على المؤسسات إضفاء الطابع المؤسسي فيما يتعلق بعلاقاتها الداخلية والخارجية.

وقد وضع بعض الباحثين الكثير من المؤشرات لقياس اضفاء الطابع المؤسسي على المنظمات مثل مستوى التنظيم، والتماسك (Basedau, 2007) وتكلم دكس أيضاً عن التعقيد والتماسك والاستقلالية والتكيف كمؤشرات للمؤسسية (Dix, 1992)، كما أشار هنتنجتون (1968: 12-36) إلى أربعة مؤشرات، والتي تمثل عناصر النموذج الافتراضي، وسوف تقوم عليها بناء المقياس كما يلي:

المتغير الكامن الأول: التكيف ونقيضها التصلب، بحيث يتناسب مستوى التكيف طردياً مع مستوى المؤسساتية، وتقاس من خلال العمر، ويقاس العمر من خلال: 1: العمر الزمني والتحدي البيئي، فكلما كانت المؤسسة لديها القدرة على مواجهة التحديات وزاد عمرها الزمني كانت أكثر تكيفاً، شريطة أن تكون هذه المؤسسات ديناميكية، فالمؤسسات لا تنشأ في يوم وليلة، وإنما بحاجة إلى فترات زمنية طويلة حتى تكون قادرة على القيام بوظائفها. 2:

العمر الجيلي المتمثل بتغيير الأجيال في قياداته، إذ ترتبط زيادة العمر الجيل بتعدد نجاح المؤسسة بعملية انتقال السلطة سلمياً وإحلال قادة جدد محل قادة سابقين. 3: التكيف التنظيمي في إطار وظيفي، بمعنى تجديد أهدافه وإيجاد وظائف جديدة عندما ينتهي من وظائفه المختلفة، بحيث يطور نفسه ذاتياً، بعيداً عن الوظائف المحددة له سابقاً، والشكل رقم (1) يوضح عناصر المتغير الكامن الاول:

شكل رقم (1): طبيعة شكل عناصر المتغير الكامن الأول

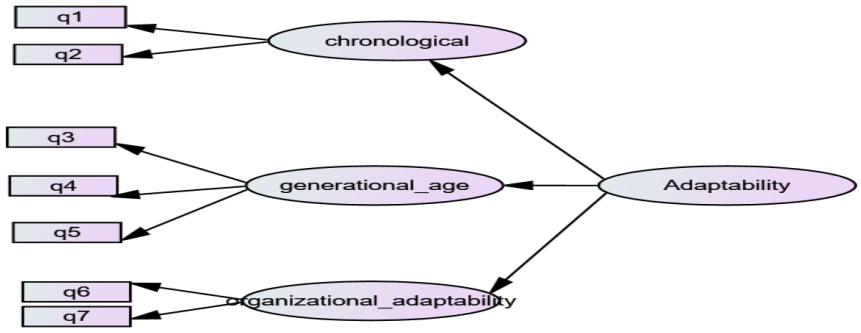

المتغير الكامن الثاني: التعقيد ونقيضها البساطة، بحيث يرتبط تعقيد المؤسسات بدرجة المؤسساتية طردياً، ويقاس التعقيد من خلال:

1: درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها هرمياً، فكلما ازدادت عدد الوحدات الفرعية تزداد القدرة التنظيمية للمؤسسة.

2: درجة تنوع وظائف المؤسسة، إذ إن تزايد الوظائف التي تقوم بها المؤسسة أكثر قدرة على البقاء من المؤسسات التي يكون لها وظيفة واحدة ، كما أن المؤسسات التي تكون أكثر تعقيداً تكون أكثر قابلية للتأقلم مع المتطلبات الجديدة، والشكل رقم (2) يوضح عناصر المتغير الكامن الثاني:

شكل رقم (2): طبيعة شكل عناصر المتغير الكامن الثاني

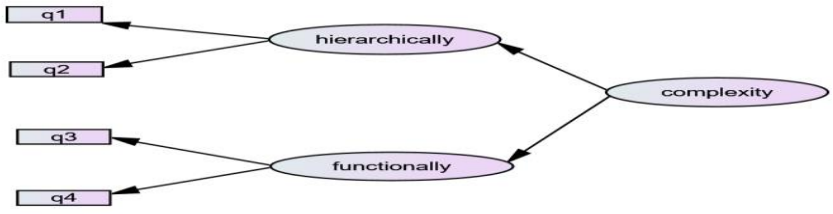

المتغير الكامن الثالث: الحكم الذاتي والاستقلالية ونقيضها التبعية، ويرتبط الحكم الذاتي للمؤسسة ارتباطا طرديا بمؤسسية المؤسسة، فكلما كانت المؤسسات مستقلة كانت أكثر مؤسسية، فلا يكون هنالك تاثير من القوى الاجتماعية المختلفة على هذه المؤسسات، حيث إن التغيرات والاختلالات والمؤثرات التي تحدث في المجتمع قد تنتقل إلى هذه المؤسسات وتؤثر على استقلالها ووجودها. وتقاس الاستقلالية من خلال: 1: استقلالية موازنة المؤسسة. 2: استقلالية تجنيد الأعضاء داخل المؤسسة، والشكل رقم (3) يوضح عناصر المتغير الكامن الثالث:

شكل رقم (3): طبيعة شكل عناصر المتغير الكامن الثالث

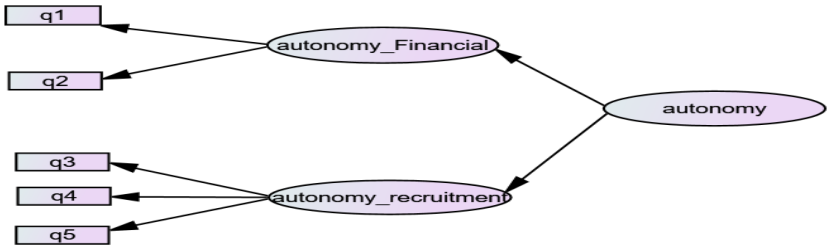

المتغير الكامن الرابع: التماسك – اللحمة– ونقيضها التفكك، ويقصد بالتماسك عدم وجود خلافات وصراعات داخل المؤسسة، ويرى (Matthias and Alexander, 2008:10) أنّ السلوك المتماسك من جانب مسؤولي الحزب يعني الولاء تجاه الحزب الذي ينتمون إليه، بحيث يعلون المصلحة العامة على مصالحهم الشخصية، وترتبط عملية التماسك والوحدة بالمؤسسية ارتباطا طرديا، فكلما تزايد التماسك والوحدة ازدادت المؤسسية، ويقاس التماسك من خلال 1– انتماء الأعضاء لبعضهم في المؤسسة 2– وجود خلافات داخل المؤسسة، والشكل رقم (4) يوضح عناصر المتغير الكامن الرابع:

شكل رقم (4): طبيعة شكل عناصر المتغير الكامن الرابع

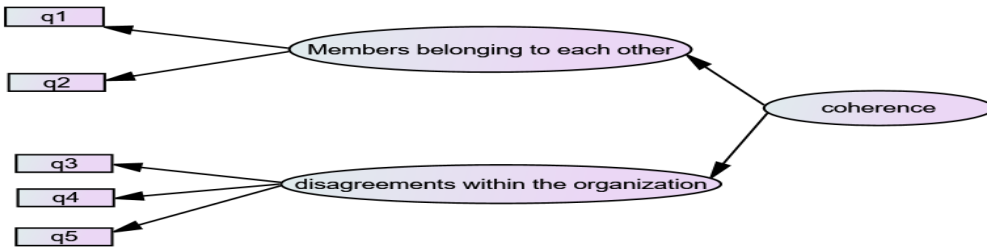

شكل رقم (5): طبيعة شكل عناصر المقياس ككل

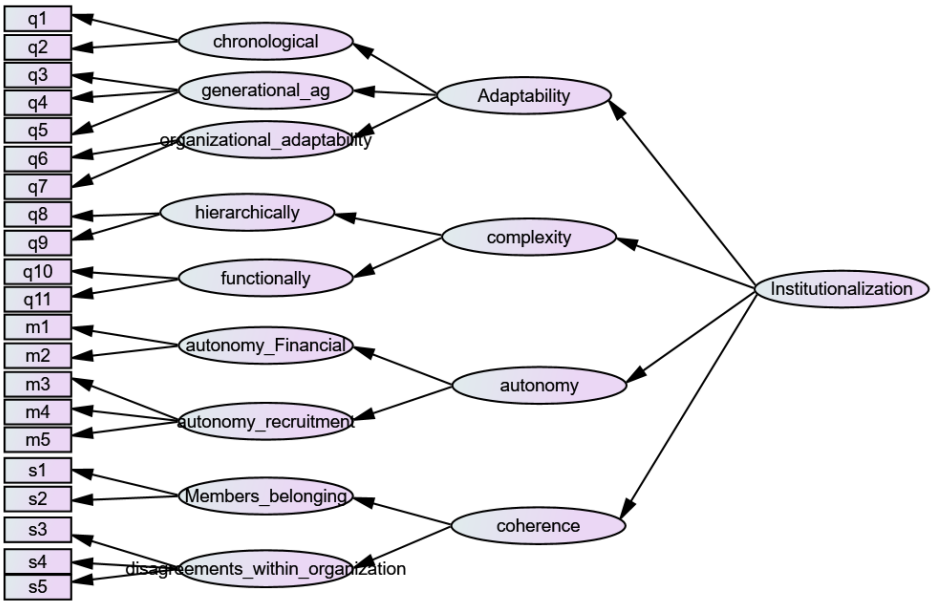

يوجد مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسية مثل دراسة Matthias, and Alexander,2008 و التي تتعلق بطبيعة العلاقة بين المؤسسية وبين التحول الديمقراطي، لكن الإشكالية تبقى مرتبطة بكيفية قياس هذه المؤسسية، إذ قام الباحثان بقياس مؤسسية الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث، من خلال الأبعاد التالية: تجذر الحزب في المجتمع، ومستوى التنظيم، والاستقلالية، والتماسك، حيث تم بناء مؤشرات بناءً على هذه الأبعاد، وتم تطبيقها على 28 حزبًا سياسيًا أفريقيًا. وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها وجود علاقة كبيرة بين مؤسسية الأحزاب السياسية وبين وجود أنظمة ديمقراطية. كما جاءت دراسة Ufen, A. (2008) للإجابة عن السؤال المتمثل بما إذا كان هناك علاقة بين درجة مأسسة الحزب والنظام الحزبي وبين توطيد الديمقراطية، حيث قام الباحث بدراسة ثلاث ديمقراطيات انتخابية في جنوب شرق أسيا (إندونيسيا، الفلبين، وتايلندا) . ووجد الباحث أن معظم الأحزاب الإندونيسية مؤسسية بشكل أفضل من تلك الموجودة في الفلبين وتايلاند، مع الإشارة إلى أنها أكثر منافسة واستقرارًا في إندونيسيا، لذلك فإن احتمال انهيار النظام الحزبي في الفلبين وتايلاند أعلى بكثير. وهذا بدوره يجعل الديمقراطيات في هذه البلدان أكثر هشاشة وعرضة للأزمات السياسية أو حتى الانهيارات المفاجئة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد ارتباط إيجابي كبير بين مأسسة الأحزاب السياسية وبين النظم السياسية الديمقراطية.

ومن الدراسات العربية التي تناولت موضوع المؤسسية دراسة بومدين، عربي ويحيى، بوزيدي (2014) والتي جاءت لمعرفة أثر عملية الماسسة على المشاركة السياسية، من خلال البحث في موضوع الماسسة كآلية ضرورية للتحديث السياسي في ظل الربيع العربي، ومعرفة العلاقة بين المأسسة وبين المشاركة السياسية والتنمية السياسية. وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يوجد علاقة عكسية بين المؤسسية وبين الولاء القبلي والعشائري. ومن الدراسات العربية أيضا دراسة سليمان، يمني (2017) حول البنية المؤسسية للإخوان المسلمين مع تقييم حزب الإخوان المسلمين في مصر وفق نموذج صمويل هنتنجتون، حيث يرى الباحث أن الإخوان اكتسبوا الكثير من مصادر القوة، استخدمت جزءاً منها وتجاهلت جزءاً آخر، في حين أخفقت ببعض الجوانب.

ثانياً: التكنيكات البحثية الكمية

اهتم الباحثون في العلوم الإنسانية والاجتماعية والدراسات الثقافية والسياسية بعد المرحلة السلوكية بالحصول على معلومات دقيقة حول الظواهر السلوكية، حيث بدأ الباحثون استخدام المقاييس الإحصائية البسيطة كالإحصاءات الوصفية لمعالجة هذه الظواهر(لعون، عطية وعايش، صباح، 2016). تعتمد دقة نتائج الدراسات الكمية على البيانات التي يحصل عليها الباحث من تطبيق أدوات جمع المعلومات على أفراد مجتمع الدراسة، لذلك فنتائج هذه الدراسات مرهون بمدى صدق وثبات هذه الأدوات (السعودي، شريف، النعيمات، خالد، وجمعة، أمجد، 2022)، الأمر الذي يجعل من البحث بلا قيمة ، ولا يعدو أن يكون مضيعة للوقت والجهد والمال سواء للباحث أو المستفيد من البحث(لعون، عطية وعايش، صباح، 2016).

وبعد تعقد الظواهر السلوكية وتطور السياسة المقارنة وظهور الدراسات التجريبية في مجال علم السياسية، وظهور الكثير من الظواهر ذات المتغيرات المتعددة، وارتباط علم السياسة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، فإنه صار لابد من استخدام تكنيكات بحثية متطورة (المنوفي، كمال، 1987، 23-29).

تعدّ النمذجة بالمعادلة البنائية SEM تطويراً للأساليب الإحصائية المستخدمة في دراسة العلاقات متعددة المتغيرات، والذي يسمح بتوضيح العلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة المتغيرات الكامنة والمشاهدة(صحراوي، عبدالله وبوصلب، عبدالحكيم، 2016). كما أنها تقترب من النمذجة الرياضية الإحصائية، بحيث ينظر للظاهرة كمتغير يمكن قياسه كمياً من خلال بناء نموذج يتضمن مجموعة من المؤشرات الدالة عليه، واختبار صدقه وثباته (المهدي، ياسر فتحي، 2007، 9-41).

ويعدّ التحليل العاملي الاستكشافي أسلوباً إحصائياً يهدف إلى تخفيض عدد العوامل وعدد المؤشرات التي تستخدم لجمع البيانات، كما يعمل على تقدير الصدق العاملي للكشف عن البنية العاملية للمقياس (تيغزه، 2011، 281) ويستخدم عندما تكون العلاقات بين المتغيرات غير معروفة، كما أن عدد المتغيرات غير معروف أيضاً، الأمر الذي يساعد على اكتشاف مؤشرات لقياس الظاهرة المراد البحث عنها وتوليد نماذج جديدة(Dimitrov, 2010, 123). بينما التحليل العاملي التوكيدي يعمل على اختبار علاقات بين متغيرات عواملها محدده مسبقاً (kline, 1989,10) والفرق بين التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي هو أن الأول يستخدم البيانات لاستكشاف بناء عاملي غير معروف مسبقاً، بينما يعتمد التحليل العاملي التوكيدي على نظرية لتأكيد أو عدم تأكيد بناء عاملي مفترض (Dimitrov, 2010, 123).

يوجد مجموعة من الدراسات التي استخدمت التحليل العاملي التوكيدي والتحليل العاملي الاستكشافي، وخاصة فيما يتعلق بالدراسات النفسية والتربية مثل دراسة بن ساسي (2018) حول البناء العاملي لمقياس ما وراء الذاكرة لدى طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قاصدي مرباح ورقله، ودراسة سرحان (2021) حول النية العاملية لمقياس كفاءة المواجهة باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي لدى طلبة الجامعة، بالإضافة إلى مئات الدراسات النفسية والتربوية.

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة

يوجد نقاط تقاطع ونقاط اختلاف بين هذه الدراسة وبين الدراسات السابقة، فقد اختلفت هذه الدراسة عن جميع الدراسات السابقة من جانبين:

أولاً: جاءت هذه الدراسة لقياس موضوع يتعلق بعلم السياسية والمؤسسات السياسية بشكل عام والأحزاب السياسية بشكل خاص، في حين جاءت الدراسات السابقة للتاكد من مقاييس نفسية أو صحية أو اجتماعية أخرى.

ثانيا: الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية جميعها أخذت الموضوع من خلال دور الأحزاب السياسية في التنمية أو الديمقراطية، وبعضها تناولها من خلال تحليل العلاقة بين درجة مأسسة هذه الأحزاب وبين القيام بوظائفها وأدوارها، في حين جاءت هذه الدراسة لوضع مقياس مقنن بطرق كمية وعلمية ومنطقية بناءً على مقولات وأفكار نظرية مسبقة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

للإجابة عن السؤال الأول والمتعلقة بمعرفة البنية العاملية لمقياس المؤسسية للأحزاب السياسية، فقد تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي، حيث تم التحقق من شروط التحليل العاملي الاستكشافي عن طريق اختبار كيمو وبارتليت والجدول رقم (1) يوضح ذلك

جدول رقم (1)

اختبار كيمو وبارتليت (KMO and Bartlett's) لكفاية حجم العينة لإجراء التحليل العاملي		
.954	مقياس Kaiser-Meyer-Olkin	
7766.107	قيمةChi-Square	اختبار Bartlett's
210	درجة الحرية	
.000	مستوى الدلالة	

يتضح من الجدول رقم (1) أنه يوجد توافق بين العينة وبين نسبة الحجم، أي أن العينة مناسبة لإجراء التحليل العاملي، حيث بلغت قيمة Chi-Square 776.107 وهي دالة إحصائياً، ويتبين أيضاً أن العينة متوافقة ككل، حيث بلغت قيمة Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy 0.954 وهي أكبر من 0.5 أي أنها دالة إحصائياً.

وبعد التحقق من هذه الشروط تم إجراء التحليل العاملي EFA باستخدام طريقة المكونات الأساسية، والتي تستخدم لتجميع المؤشرات واستخلاصها التي تدل على المتغير المراد دراسته، بحيث يعدّ العامل مقبولاً إذا كان جذره الكامن أكبر من أو يساوي1. وتم إجراء التدوير المتعامد بطريقة Varimax rotation ، والجدول رقم (2) يوضح نتائج التحليل العاملي الاستكشافي

جدول رقم (2): نتائج التحليل العاملي الاستكشافي

العوامل	Extraction Sums of Squared Loadings مجموع المربعات المستخلصة لقيم التشبع			Rotation Sums of Squared Loadings مجموع المربعات المستخلصة بعد التدوير المتعامد		
	الكلي	نسبة التباين %	التكرار المجمع الصاعد %	الكلي	نسبة التباين %	التكرار المجمع الصاعد %
1	**8.241**	39.243	39.243	**5.609**	26.711	26.711
2	**1.338**	6.372	45.615	**2.348**	11.181	37.892
3	**1.125**	5.358	50.973	**2.120**	10.095	47.988
4	**1.041**	4.956	55.929	**1.668**	7.941	55.929

يتبين من الجدول وجود أربعة عوامل كامنة أفرزها التحليل العاملي الاستكشافي، حيث كان التباين الارتباطي 55.929 ، وبلغت قيمة الجذر الكامن الأول 8.241 واستحوذ على 39.243 من التباين الارتباطي الكلي للمصفوفة الارتباطية ، يليه الجذر الكامن الثاني بقيمة 1.338 وبنسبة 6.372، ثم الجذر الثالث 1.125 وبنسبة 5.358 ، وأخيراً الجذر الرابع بقيمة 1.041 وبنسبة 4.956.

وبعد أن تم التعرف على وجود أربعة عوامل كامنة تم عمل التدوير المتعامد باستخدام Varimax rotation لاستخراج مصفوفة التشبعات على الفقرات كما في الجدول رقم (3)

جدول رقم (3)

Rotated Component Matrixa مصفوفة التشبعات على فقرات المقياس				
فقرات المقياس ورموزها كما ورد في الأشكال رقم (1،2،3،4،5،6)	العوامل (Component)			
	التكيف	التعقيد	الاستقلالية	التماسك
تستطيع الأحزاب السياسية الأردنية التعامل مع التحديات التي تواجهها عبر الزمن من خلال الخبرات العملية المتراكمةQ1	78.7			
الأحزاب السياسية الأردنية قديمة زمنياً نسبة إلى عمر الدولةQ2	88.7			
توالي أكثر من جيل على قيادة الأحزاب السياسية الأردنيةQ3	61.7			
عملية تدوير القيادات والتجنيد داخل الحزب تتم بسلمية وحسب التشريعات القانونيةQ4	03.7			
معظم قادة الأحزاب السياسية الأردنية من الشباب (صغار السن) نسبياQ5	01.7			
تجدد الأحزاب السياسية الأردنية من وظائفها وأدوارها لكي تتكيف مع المستجدات الحديثةQ6	16.7			
الأحزاب السياسية الأردنية قادرة على تغيير وظائفها إذا انتقلت من المعارضة إلى مارسة السلطةQ7	081.			
تتعدد مقار الأحزاب السياسية الأردنية في جميع المحافظات والألويةQ8		830.		
تتعد اللجان داخل الأحزاب السياسية الأردنيةQ9		168.		
تمارس الأحزاب السياسية الأردنية وظائف تنموية وتوعية وتجميع المصالح وصنع السياسات والتجنيد السياسيQ10		622.		
تتوافق اللجان داخل الأحزاب السياسية مع تعدد الوظائف الرسمية التي تقوم بها الحكوماتQ11		600.		
الموارد المالية للأحزاب السياسية ذاتيةM1			720.	
الأحزاب السياسية قادرة على إدارة نفقاتها ودفع مصروفاتها من منتديات، أجور مقار، منشورات، أي مصروفات أخرى ذاتياًM2			741.	
يتم التجنيد داخل الأحزاب السياسية وفق الكفاءة ودون تدخل من أي قوى اجتماعية أو عشائريةM3			504.	
يعبر الحزب السياسي عن مصالح كافة القوى في المجتمع ولا يقتصر على فئة معينةM4			550.	
إجراءات العمل داخل الأحزاب السياسية مستقل عن أي تنظيمات اجتماعية أخرىM5			530.	
انتماء الأعضاء لبعضهم بعضاً يفوق اي انتماءات لروابط اجتماعية أخرىS1				400.
يخضع الانتساب للأحزاب السياسية إلى تثقيف مركزS2				99.4
يوجد إجماع بين أعضاء الحزب السياسي على طرق حل الخلافات داخل الأحزاب السياسيةS3				487.

تخضع عملية حل الخلافات إلى النظام الداخلي والقانون المنظم للأحزاب السياسيةS4				.557
التنظيم والتنسيق والانضباط من صفات الأحزاب السياسيةS5				60.5
Extraction Method: Principal Component Analysis. Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.				
a. Rotation converged in 5 iterations.				

يتضح من الجدول رقم (3) أن المقياس المقترح تشبع على أربعة عوامل رئيسة كامنة، وهي: التكيف، التعقيد، الاستقلالية، والتماسك، وتشبع على كل عامل مجموعة من الفقرات كما هو موضح في الجدول أعلاه.

ثانياً: للإجابة عن السؤال الثاني والذي يتعلق بمعرفة مدى استقرار البنية العاملية لمؤسسية الأحزاب السياسية كما جاءت حسب نظرية صموؤيل هنتنجتون، ومعرفة مدى جودة مطابقة البناء العاملي للبيانات المحصلة من عينة الدراسة، فقد تم استخدام اختبار التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الثالثة كما في الشكل رقم (6):

شكل رقم (6): نموذج التحليل العاملي التوكيدي

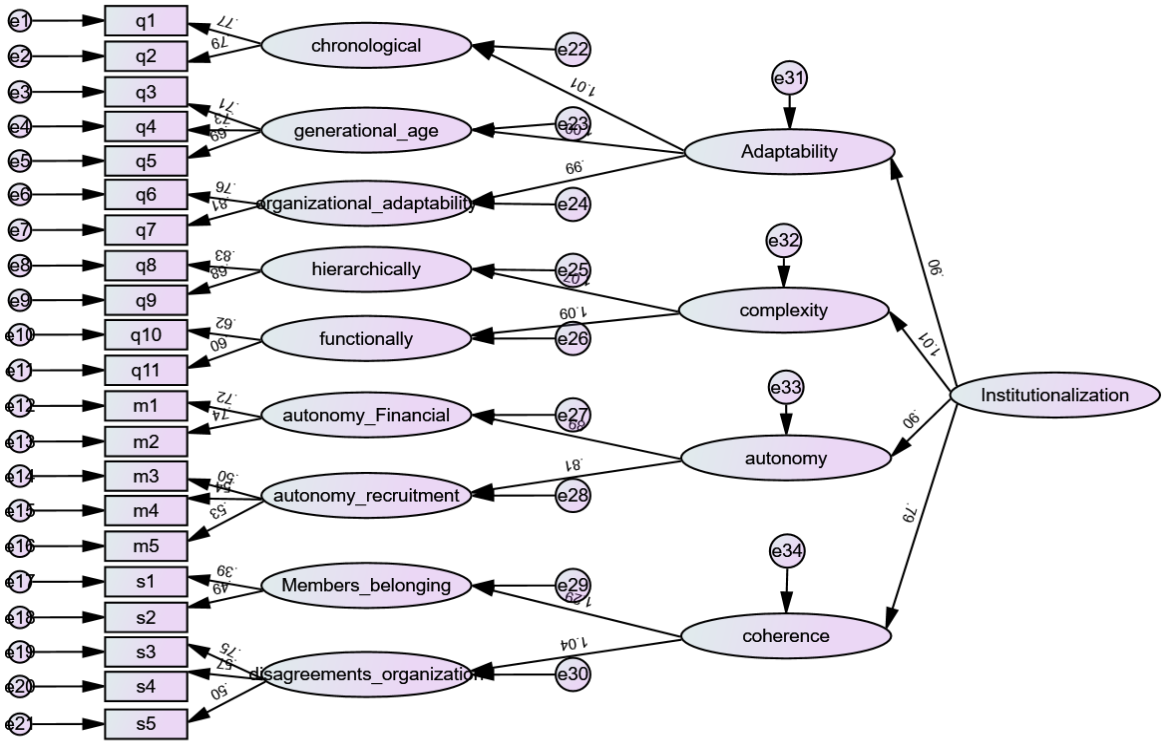

يبين الشكل نموذج البنية العاملية لمؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية بعد تطبيقه على عينة الدراسة، والذي يؤكد ما جاءت به نظرية صموؤيل هنتنجتون حول قياس المؤسسية السياسية، وتقاس المؤسسية من خلال أربعة مؤشرات مترابطة، تتمثل بالتكيف والتعقيد والاستقلالية، والتماسك ويوضح الشكل نفسه أن أوزان الانحدار المعيارية للفقرات على جميع المؤشرات

تراوحت بين 0.83 – 0.400 وكانت جميعها دالة إحصائياً، مما يدل على صدق بنائه. وقد تم عرض جميع هذه المؤشرات والمؤشرات الفرعية والفقرات التي تقيس هذه المؤشرات كما يلي:

أولاً: التكيف Adaptability، وقد تم قياسه من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

1- العمر الزمني Chronological ، حيث تم قياسه بفقرتين: الأولى تتعلق بقدرة الأحزاب السياسية على التعامل مع التحديات التي تواجهها عبر الزمن، وذلك من خلال الخبرات العملية المتراكمة، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها الفرع بمقدار 0.77. والفقرة الثانية التي تتعلق بنسبة عمر الأحزاب الأردنية مقارنة مع عمر الدولة زمنياً، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها الفرعي بمقدار 0.79 .

2- العمر الجيلي Generational Age وقد تم قياسه من خلال ثلاث فقرات: الأولى تتعلق بالأجيال التي توالت على قيادة الأحزاب السياسية، وقد تشبعت هذه الفقرة على هذا المؤشر بمقدار 0.77. الثانية تتعلق بكيفية عملية تدوير القيادات والتجنيد داخل الأحزاب، فيما إذا كانت تتم بسلمية وحسب التشريعات المعمول بها في الأردن، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها الفرعي بمقدار 0.73 . أما الفقرة الثالثة فتتعلق بأعمار قادة الأحزاب السياسية، فهل هم من الشباب (صغار السن، نسبياً، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.69.

3- التكيف التنظيمي Organizational Adaptability وقد تم قياس هذا المؤشر من خلال فقرتين: الأولى تتمثل عملية تجديد وظائف الأحزاب السياسية الأردنية وأدوارها حتى تتكيف مع المستجدات الحديثة، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها الفرعي بمقدار 0.76 . أما الفقرة الثانية فتتعلق بقدرة الأحزاب على تغيير وظائفها إذا انتقلت هذه الأحزاب إلى ممارسة السلطة السياسية، وقد تشبعت هذه الفقرة بمقدار 0.81.

ثانياً: التعقيدComplexity ويقاس من خلال مؤشرين فرعيين:

1- تعدد الوحدات Multiplication of Organizational Subunits: Hierarchically ، وقد تم قياس هذا المؤشر من خلال فقرتين: الأولى تتعلق بعدد مقار كل حزب من الأحزاب السياسية، وهل هو متواجد في جميع المحافظات والألوية، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.83 أما الفقرة الثانية فإنها تتعلق تعدد اللجان داخل الأحزاب السياسية نفسها، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.68.

2- تعدد الوظائف Multiplication of Organizational Subunits: Functionally وقد تم قياس هذا المؤشر من خلال فقرتين: الأولى تتعلق بقدرة ممارسة الأحزاب السياسية الأردنية لوظائف تنموية وتوعوية، بالإضافة إلى قدرتها على تجميع المصالح وصنع السياسيات والتجنيد السياسي، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.62 . أما الفقرة الثانية والتي تتعلق بمدى توافق اللجان داخل الأحزاب السياسية وتشابهها مع تعدد الوظائف الرسمية التي تقوم بها الحكومات، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.60.

ثالثاً: الاستقلالية Autonomy : وتقاس من خلال مؤشرين فرعيين:

1- استقلالية الموازنة Autonomy Financial ، ويقاس هذا المؤشر من خلال فقرتين: الأولى تتعلق بالموارد المالية للأحزاب السياسية فيما إذا كانت هذه الأحزاب قادرة على كسب مواردها ذاتياً دون تدخل من أي جهة أخرى، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.72. أما الفقرة الثانية فتتعلق قدرة الأحزاب السياسية على إدارة نفقاتها ودفع مصروفاتها من منتديات، أجور مقار، منشورات، أو أي مصروفات أخرى ذاتياً، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.74.

2- استقلالية التجنيد Recruitment Autonomy تقاس من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية، يتمثل الأول عملية التجنيد داخل الأحزاب السياسية، فيما إذا كانت تتم وفق الكفاءات ودون تدخل من أي قوى اجتماعية أو عشائرية، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.50. أما الفقرة الثانية فتعلقت بمدى تعبير الحزب السياسي عن مصالح كافة القوى في المجتمع ودون الاقتصار على فئة معينة، وقد تشبعت هذه الفقرة علة مؤشرها بمقدار 0.54 . في حين كانت الفقرة الثالثة تتعلق بالإجراءات العمل داخل الأحزاب السياسية فيما إذا كانت مستقلة عن أي تنظيمات اجتماعية أخرى، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.53.

رابعا : التماسك Coherence ويقاس من خلال مؤشرين فرعيين:

1- مستوى انتماء الأعضاء لبعضهم Members Belonging to Each Other ، بحيث يقاس هذا المؤشر من خلال فقرتين الأولى تتعلق بدرجة انتماء الأعضاء لبعضهم بعضاً، فيما إذا كان يفوق أي انتماءات لروابط اجتماعية أخرى، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.39 . أما الفقرة الثانية فقد تعلقت بمدى إخضاع الأعضاء المنتسبين إلى هذه الأحزاب إلى تثقيف مركز، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها ب مقدار 0.49 .

2- وجود خلافات داخل المؤسسة The Existence of Disagreements Within the Organization، وقد تم قياس هذا المؤشر من خلال ثلاث فقرات، الأولى تعلقت بمدى وجود إجماع بين أعضاء الحزب السياسي على طرق حل الخلافات داخل الأحزاب السياسية، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.75 ، ثم الفقرة الثانية والتي تتعلق بكيفية حل الخلافات داخل هذه الأحزاب فيما إذا كانت تحل حسب النظام الداخلي والقانون المنظم للأحزاب السياسية أم تتدخل أمور أخرى، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.57. وأخيراً الفقرة الثالثة التي تتعلق بعملية التنظيم والتنسيق والانضباط، وهل هي من صفات الأحزاب السياسية، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.50.

مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات المحصلة من عينة الدراسة

تعدّ عملية المطابقة بين النموذج المقترح – مقياس مؤسسية الأحزاب السياسية مع مؤشراته- وبين الواقع من خلال تطبيقه على عينة من طلبة الجامعات الأردنية أمراً في غاية الأهمية، حيث يوجد العديد من مؤشرات حسن المطابقة كما في الجدول، ومن القضايا المهمة كذلك حدود القطع التي تدل على مطابقة جيدة للنموذج مع البيانات التي يتم جمعها من عينة الدراسة، والجدول (4) يبين حدود القطع الموصى بها من قبل المختصين (Engel et al., 2003, Hu & Bentler, 1999) .

جدول رقم (4):القيم المثلى والقيم الواقعية لمؤشرات حسن المطابقة

المؤشر	القيمة المثالية	القيمة الواقعية
مربع كاي	غير دالة	529.9
درجة الحرية	----	176
نسبة مربع كاي لدرجة الحرية	لا تتعدى 5	3.011
جذور متوسط مربعات الخطأ (SRMSEA)	0.08 – 0	0.048
جذور متوسط مربعات البواقي (RMR)	أقل من 0.1	0.044
مؤشر توكر لويس (TLI)	1 – 0.9	0.948
مؤشر حسن المطابقة (GFI)	1 – 0.9	0.945
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	1 – 0.9	0.957
مؤشر المطابقة المعياري	1 – 0.9	0.937

يتضح من الجدول رقم (4) وعند مقارنة قيم المؤشرات المحسوبة كما أظهرتها نتائج أموس بقيم المحكات للحكم على جودة المقياس الذي تم اقتراحه، فقد جاءت النتائج مطابقة لجميع المؤشرات، حيث كانت قيم المعايير المستخدمة مطابقة

للمحكات التي توصل إليها الباحثان (Engel et al., 2003, Hu & Bentler, 1999) . وهذا يؤكد ما جاء بنظرية صموؤيل هنتنجتون والتي توصلت إلى وجود أربعة مؤشرات لقياس المؤسسية السياسية وهي: التكيف: وتقاس من ثلاثة مؤشرات فرعية، والتعقيد، والاستقلالية والتماسك، بحيث يقاس كل مؤشر من مؤشرين فرعيين Huntington, Samuel, (1968).

للإجابة عن السؤال الثالث والمتعلق بدرجة مؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن من خلال تطبيق المقياس المقترح فقد تم حساب المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المقياس كما في الجدول رقم (5)

جدول رقم (5): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات مقياس مؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن

الفقـــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تتعامل الأحزاب الأردنية مع التحديات التي تواجهها من خلال الخبرات المتراكمة	2.2146	1.21310	قليل
الأحزاب الأردنية قديمة زمنياً نسبة إلى عمر الدولة	2.1518	1.23603	قليل
(Chronological) العمر الزمني	2.1832	1.09901	قليل
توالي أكثر من جيل على قيادة الأحزاب الأردنية	2.1096	1.25561	قليل
عملية تدوير القيادات والتجنيد داخل الحزب تتم بسلمية وحسب التشريعات القانونية	2.2043	1.21534	قليل
معظم قادة الأحزاب الأردنية من الشباب (صغار السن) نسبيا	2.0742	1.26228	قليل
(Generational Age) العمر الجيلي	2.1294	1.01968	قليل
تجدد الأحزاب الأردنية من وظائفها وأدوارها لكي تتكيف مع المستجدات الحديثة	2.2260	1.21761	قليل
تستطيع الأحزاب الأردنية أن تغير من وظائفها إذا انتقلت من المعارضة إلى السلطة	2.2911	1.25892	قليل
(Organizational Adaptability) التكيف التنظيمي	2.2586	1.11519	قليل
(Adaptability) التكيف	2.1817	.98148	قليل
تتعدد مقار الأحزاب السياسية الأردنية في جميع المحافظات والألوية	2.7123	1.54087	متوسط
تتعد اللجان داخل الأحزاب السياسية الأردنية	2.9543	1.23574	متوسط
(Multiplication of Organizational Subunits: Hierarchically) تعدد الوحدات	2.8333	1.22971	متوسط
تمارس الأحزاب الأردنية جميع وظائفها المختلفة بفعالية واقتدار	2.9167	1.28237	متوسط
تتوافق اللجان داخل الأحزاب مع تعدد الوظائف الرسمية التي تقوم بها الحكومات	2.9874	1.30619	متوسط
(Multiplication of Organizational Subunits: Functionally) تعدد الوظائف	2.9521	1.07144	متوسط
(Complexity) التعقيد	2.8927	1.07619	متوسط
الموارد المالية للأحزاب السياسية ذاتية	3.0114	1.27521	متوسط
الأحزاب السياسية قادرة على إدارة نفقاتها ودفع مصروفاتها ذاتياً	3.0920	1.11044	متوسط
(Autonomy Financial) استقلالية الموازنة	3.0517	1.04540	متوسط
يتم التجنيد داخل الأحزاب وفق الكفاءة ودون تدخل من أي قوى اجتماعية أو عشائرية	3.1263	1.23861	متوسط
يعبر الحزب السياسي عن مصالح كافة القوى في المجتمع ولا يقتصر على فئة معينة	3.1612	1.00722	متوسط
إجراءات العمل داخل الأحزاب السياسية مستقل عن أي تنظيمات اجتماعية أخرى	3.0616	1.20175	متوسط
(Autonomy Recruitment) استقلالية التجنيد	3.1163	.83044	متوسط

(Autonomy) الاستقلالية	3.0840	.77788	متوسط
انتماء الأعضاء لبعضهم بعضا يفوق أي انتماءات لروابط اجتماعية أخرى	1.5833	.84915	قليل
يخضع الانتساب للأحزاب السياسية إلى تثقيف مركز	1.5867	.747114	قليل
(Members Belonging to Each Other) انتماء الأعضاء لبعضهم	1.5850	.61590	قليل
يوجد إجماع بين أعضاء الحزب على طرق حل الخلافات داخل الأحزاب السياسية	1.5628	.82915	قليل
تخضع عملية حل الخلافات إلى النظام الداخلي والقانون المنظم للأحزاب السياسية	1.6233	.90059	قليل
التنظيم والتنسيق والانضباط من صفات الأحزاب السياسية	1.5947	.81496	قليل
(The Existence of Disagreements Within the Organization) خلافات	1.5936	.64694	قليل
(Coherence) التماسك	1.5902	.57287	قليل
الدرجة الكلية لمؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن	2.4375	.73358	قليل

يتبين من الجدول رقم (5) أن درجة مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية قليلة، حيث بلغ الوسط الحسابي لها 2.437 وبانحراف معياري 0.7335 ، ويتضح ذلك من خلال قياس المؤشرات الاربعة: التكيف Adaptability، التعقيد Complexity، الاستقلالية Autonomy ، التماسك Coherence ، حيث بلغت الأوساط الحسابية لها 2.181، 2.892، 3.084، 1.590 على التوالي، حيث كانت درجة التكيف ودرجة التماسك للأحزاب السياسية الأردنية قليلة، في حين كانت درجة التعقيد ودرجة الاستقلالية متوسطة. ويبين الجدول نفسه أن العمر الزمني، العمر الجيلي، التكيف التنظيمي للأحزاب السياسية الأردنية قليل، حيث إن هذه الأحزاب غير قادرة على التعامل مع التحديات التي تواجهها عبر الزمن، كما أن عملية تدوير القيادات والتجنيد داخل الأحزاب لا تتم بسلمية وحسب التشريعات المعمول بها في الأردن، وقد تبين أيضا أن الأحزاب السياسية الأردنية غير قادرة على تجديد وظائفها وأدوارها حتى تتكيف مع المستجدات الحديثة. ويتضح من الجدول نفسه أن درجة تعدد الوحدات والوظائف لهذه الأحزاب كان بدرجة متوسطة، كما أن درجة استقلالية هذه الأحزاب في عملية التجنيد السياسية واستقلاليتها في موازناتها كانت أيضاً متوسطة.

ويتضح كذلك من خلال الجدول وجود درجة قليلة من التماسك للأحزاب السياسية الأردنية، حيث إن مستوى انتماء الأعضاء لبعضهم قليلة، الأمر الذي يعني وجود انتماءات لروابط اجتماعية أخرى تسمو على الانتماء لهذه الأحزاب، كما أنها –الأحزاب– غير قادرة على توحيد ثقافة مشتركة لكافة أعضائها، هذا بالإضافة إلى عدم وجود إجماع بين أعضاء الحزب السياسي على طرق حل الخلافات داخل الأحزاب السياسية.

وهذا يتفق مع الكثير من الدراسات السابقة حول الأحزاب السياسية الأردنية والتي توصلت إلى عدم قدرتها على القيام بوظائفها المختلفة، وذلك بسبب طبيعة العلاقة الصراعية بين هذه الأحزاب، وخاصة إذا حدث تعارض مع مصالحها

الخاصه((القرعان، سلطان؛ عدوس، هيثم؛ حسين؛ فاطمة، 2020) ، Alquraan, Sultan; Adouse, Haytham, 2021)، (المصالحة، محمد، 105،1999-118)).

الخاتمة والتوصيات

شهد ميدان النظم السياسية والسياسة المقارنة ودراسة المؤسسات السياسية تطوراً هائلاً، نعته البعض بالثورة، وذلك بسبب تعرض هذا العلم – علم السياسة – لثورة منهجية أضعفت الأدوات المنهجية التقليدية، الأمر الذي أدى إلى ظهور الحركة السلوكية وانفتاح علم السياسة على العلوم الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وصار لا بد من اختبار الفروض بناءً على قاعدة من البيانات الأمبيريقية، واستخدام أدوات وتكنيكات بحثية جديدة تتلاءم مع تطور هذا العلم، وقد قدم هذا البحث لأحد الأساليب الحديثة نسبياً في تحليل البيانات وتقدير الخصائص السيكومترية (صدق وثبات الأداة) للاستبانات، ووضع مقاييس مقننه ومنطقية لقياس الظواهر السياسية المختلفة، وقد تم استخدام التحليل العاملي بشقية الاستكشافي والتوكيدي؛ لوضع مقياس مقترح لقياس مؤسسية الأحزاب السياسية، الأمر الذي يؤدي إلى مساعدة المواطنين لاختيار الحزب المناسب عملياً وعلمياً والقادر على النهوض بالمجتمعات، كما يقدم نتائج علمية ومنطقية للحزب نفسه حتى يقوم بتطوير نفسه من أجل التكيف مع المستجدات الحديثة.

قام الباحث بوضع مقياس للمؤسسية السياسية بناءً على نظرية صامويل هنتنجتون، واشتق من خلالها أربعة مؤشرات تتمثل بالتكيف والاستقلالية والتعقيد والتماسك، بحيث تم اشتقاق مؤشرات فرعية لكل مؤشر، ومن ثم وضع مجموعة من الفقرات التي تقيس كل مؤشر فرعي والمؤشرات الرئيسة، وأخيرا المقياس ككل وبعد أن وضع المقياس، تم التأكد منه من خلال تحليل العاملي التوكيدي بتطبيقه على عينة من طلبة الجامعات الأردنية، وأثبتت الدراسة جودة وحسن المطابقة لهذا المقياس، وبعد التأكد من حسن جودة المقياس تم تطبيقه على الأحزاب السياسية الأردنية توصلت نتائج الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لمؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية كانت قليلة.

ومن هنا فإنَّ الدراسة توصي بما يلي:

– اطلاع المواطنين على الأحزاب السياسية وبرامجها المختلفة ومعرفة أفضل هذه الأحزاب إيديولوجياً وإجرائياً ومؤسسياً، وأي هذه الأحزاب قادرة على النهوض بالمجتمع، ومن ثم التفكير بالانتساب إليها، لأن الفشل مرات عديدة لهذه

التجربة سوف يولد نوعاً من الاغتراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي سوف يؤثر سلباً على تطور المجتمع والنظام السياسي.

– تعديل التشريعات المختلفة التي تتعلق بالأحزاب السياسية، بالإضافة إلى تعديل الأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية نفسها، حتى تتوافق مع هذا المقياس والوصول بها إلى درجات مرتفعة من المؤسسية السياسية .

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابن ساسي، عقيل، (2018). البناء العاملي لمقياس ما وراء الذاكرة لدى طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قاصدي مرباح ورقله، مجلة العلوم النفسية والتربوية، 7 (1). ص 29 -47.

- بومدين، عربي؛ يحي، بوزيد (2014). أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 5. ص75 -96.

- تيغزة، أمحمد (2011). اختبار صحة البنية العاملية للمتغيرات الكامنة في البحوث : منحنى التحليل والتحق. مركز بحوث كلية التربية. المملكة العربية السعودية.

- خربوش، محمد صفي الدين، (2022). المنهج العلمي ودراسة الظواهر السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

- سرحان، محمد حميد (2021). البنية العاملية لمقياس كفاءة المواجهة باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي لدى طلبة الجامعة، مجلة كلية التربية، جامعة واسط ، ع 45/ج2، ص 391-418.

- السعودي، شريف، النعيمات، خالد، وجمعه، أمجد، 2022، الخصائص السيكومترية لمقياس دوافع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى طلبة الجامعات العمانية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، Vol 30, No 3, 2022, pp273-291.

- سليمان، يمنى(2017). البنية المؤسسية للإخوان المسلمين: اقتراب تحليلي، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مج 2، ع7، ص36-48، http://www.ei-journal.org/

- صحراوي، عبدالله وبوصلب، عبدالحكيم، 2016، النمذجة البنائية ومعالجة صدق المقاييس في البحوث النفسية والتربوية: نموذج البناء العاملي لعلاقات كفاءات التسيير الإداري بالمؤسسة التعليمية، مجلة العلوم النفسية والتربوية، ع3، مج 2، ص61-91.

- عبدالماجد، حامد، (2000). مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة الكتب الدراسية.

- القرعان، سلطان ؛ عدوس، هيثم ؛ حسين، فاطمة (2020). طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن وأثرها على تحقيق وظائفها من وجهة نظر الحزبيين وغير الحزبيين، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج 12، عدد 3، ص 111-138.

- لعون، عطية وعايش، صباح، 2016، استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي في تقنين المقاييس النفسية والتربوية، مجلة العلوم النفسية والتربوية، ع3، مج 2، صص92-105.

- المنوفي، كمال، 1987، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت

- المصالحة، محمد. التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دراسة تحليلية مقارنة/ بين تجربتي الخمسينات والتسعينات، عمان: دار وائل للنشر، 1999 ، ص 105 – 118.

- المهدي، ياسر فتحي (2007). منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية وتطبيقاتها في بحوث الإدارة التعليمية، مجلة التربية والتنمية، السنة 15، ع40 ص 9-41 DOI: 10.13140/RG.2.2.18669.90089

المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdul Majid, Hamed, (2000). An Introduction to the Methodology of Studying and Research Methods of Political Phenomena, Cairo University, Textbook Series

- Basedau, Matthias (2007): Do Party Systems Matter for Democracy?, in: Basedau, Matthias et al. (ed.), Votes, Money and Violence. Political Parties and Elections in Africa, Uppsala: Nordic Africa Institute, pp. 105-143.

- Boumediene, Arabe ; Yahya, Bouzidi (2014). A study of political transformations in the Arab region after 2011, Algerian Journal of Public Policies, p. 5. pp. 75-96.

- Dimitrov, D. M (2010). Testing for factorial invariance in the context of construct validation . measurement and evaluation in counseling and development. 43 (2). 121 -149.

- Dix, Robert H. (1992): Democratization and the Institutionalization of Latin American Political Parties, in: Comparative Political Studies, No. 4, Vol. 24, pp. 488-511.

- Engel, K. S., Mossbrugger, H., & Muller, H. (2003). Evaluating the fit of structural equation models test of significance and descriptive goodness of fit measures. Methods of psychological research online, 8, 23-74.

- Handbook of Party Politics, London, Thousand Oaks, CA and New Delhi: Sage, pp. 204–27.

- Huntington, Samuel (1968): Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University Press.

- Hu, L., & Bentler, P. M. (1999). Cutoff criteria for fit indexes in covariance structure analysis. Conventional criteria versus new alternatives. Structural equation modeling, 6, 1-55.

- Israel, G. D. (1992) Determining Sample Size. University of Florida Cooperative Extension Service, Institute of Food and Agriculture Sciences, EDIS, Florida. Retrieved August 22, 2021, from https://www.psycholosphere.com/Determining%20sample%20size%20by%20Glen%20Israel.pdf

- Kharboush, Muhammad Safi Al-Din, (2022). The Scientific Method and the Study of Political Phenomena, Cairo University, Cairo.

- Kline, R(1989) is the fourth edition Stanford binet a four factor test ?CFA of alternative models for ages 2 through 23. Journal of psyeducational assessment. Vol 7, pp 4-13.

- Laoune, Atai; Ayech, Sabah (2016). Use Exploratory and Confirmatory Factor Analysis in psychological measurements standardization, Journal of Psychological and Educational Sciences, (2).3, pp 92-105.

- Al-Menoufy, Kamal, 1987, The Origins of Comparative Political Systems, Al-Rabean Company for Publishing and Distribution, Kuwait.

- Al-Mahdi, Yasser Fathi, (2007) Structural Equation Modeling Method and Applications in Educational Administration Researches, Journal of Education and Development, Y.15, ISSUE 40. PP 9-41. DOI: 10.13140/RG.2.2.18669.90089

- Mainwaring, S. and Torcal, M. (2006) 'Party system institutionalization and party system theory after the third wave of democratization', in R. S. Katz and W.Crotty (eds) 17 = ~

- Matthias Basedau and Alexander Stroh (2008). Measuring Party Institutionalization in Developing Countries: A New Research Instrument Applied to 28 African Political Parties, GIGA Research Programme: Legitimacy and Efficiency of Political Systems, www.giga-hamburg.de

- Al-Quraan, Sultan; Adous, Haitham; Hussein, Fatima (2020). The nature of the relationship between political parties in Jordan and its impact on achieving their functions from the point of view of partisans and non-partisans, The Jordanian Journal of Law and Political Science, Vol. 12, No. 3, pp. 111-138.

- Alquraan, sultan; aduuse, Haytham (2021). The Role of Political Parties in Supporting the Process of Democratic Consolidation Jordan as a Case Study, Contemporary Arab Affairs, Vol. 14, Number 4, pp. 20–39.

- Sahraoui, Abdallah; Bouselb, Abdelhakim. (2016). Constructivism and the processing of real standardization in the psychological and educational researches: The study of global construction model of relations of competencies of the administrative management in the educational institution, Journal of Psychological and Educational Sciences, (2).3, pp61-91.

- Sarhan, Muhammad Hamid (2021). The factorial structure of the coping efficiency scale using exploratory and confirmatory factor analysis among university students, Journal of the College of Education, Wasit University, p. 45/c2, pp. 391-418.

- Al-Saudi, Sharif, Al-Naimat, Khaled, and Juma, Amjad, 2022, Psychometric properties of the scale of motivations for using social media sites among omani university students, Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies, Volume 30, Issue 3, 2022, pages 273-291

- Soliman, Yomna, (2017). The Institutional Structure of the Muslim Brotherhood: An Analytical Approach, Egypt Institute Journal, V.(2), I. (7), PP 36-48. ON http://www.ei-journal.org/

- Tigze, Amhmed (2011). Testing the validity of the factorial structure of latent variables in research: curve analysis and enrollment. College of Education Research Center. Kingdom of Saudi Arabia.

- Ufen, A. (2008). Political party and party system institutionalization in Southeast Asia: lessons for democratic consolidation in Indonesia, the Philippines and Thailand. The Pacific Review, 21(3), 327-350. https:// doi.org/10.1080/09512740802134174

الملحق: المقياس المقنن

الرقم	الفقرة	غير موافق بدرجة كبيرة جدا	غير موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جدا
التكيف Adaptability						
العمر الزمنيChronological						
1	تستطيع الأحزاب السياسية الأردنية التعامل مع التحديات التي تواجهها عبر الزمن من خلال الخبرات العملية المتراكمة					
2	الأحزاب السياسية الأردنية قديمة زمنيا نسبة إلى عمر الدولة					
العمر الجيليGenerational Age						
3	توالي أكثر من جيل على قيادة الأحزاب السياسية الأردنية					
4	عملية تدوير القيادات والتجنيد داخل الحزب تتم بسلمية وحسب التشريعات القانونية					
5	معظم قادة الأحزاب السياسية الأردنية من الشباب (صغار السن) نسبيا					
التكيف التنظيميOrganizational Adaptability						
6	تجدد الأحزاب السياسية الأردنية من وظائفها وأدوارها لكي تتكيف مع المستجدات الحديثة					
7	الأحزاب السياسية الأردنية قادرة على تغيير وظائفها إذا انتقلت من المعارضة إلى ممارسة السلطة					
التعقيد Complexity						
تعدد الوحداتMultiplication of Organizational Subunits: Hierarchically						
8	تتعدد مقار الأحزاب السياسية الأردنية في جميع المحافظات والألوية					
9	تتعد اللجان داخل الأحزاب السياسية الأردنية					
تعدد Multiplication of Organizational Subunits: Functionally						
10	تمارس الأحزاب السياسية الأردنية وظائف تنموية وتوعية بالإضافة إلى تجميع المصالح وصنع السياسات والتجنيد السياسي					
11	تتوافق اللجان داخل الأحزاب السياسية مع تعدد الوظائف الرسمية التي تقوم بها الحكومات					
الاستقلالية Autonomy						
استقلالية الموازنة Autonomy Financial						
12	الموارد المالية للأحزاب السياسية ذاتية					
13	الأحزاب السياسية قادرة على إدارة نفقاتها ودفع مصروفاتها من منتديات، أجور مقار، منشورات، أي مصروفات أخرى ذاتيا					
استقلالية التجنيد Autonomy Recruitment						
14	يتم التجنيد داخل الأحزاب السياسية وفق الكفاءة ودون تدخل من أي قوى اجتماعية أو عشائرية					

15	يعبر الحزب السياسي عن مصالح كافة القوى في المجتمع ولا يقتصر على فئة معينة					
16	إجراءات العمل داخل الأحزاب السياسية مستقل عن أي تنظيمات اجتماعية أخرى					
التماسك Coherence						
انتماء الاعضاء لبعضهم Members Belonging to Each Other						
17	انتماء الأعضاء لبعضهم بعضا يفوق أي انتماءات لروابط اجتماعية أخرى					
18	يخضع الانتساب للأحزاب السياسية إلى تثقيف مركز					
وجود خلافات داخل المؤسسة The Existence of Disagreements Within the Organization						
19	يوجد إجماع بين أعضاء الحزب السياسي على طرق حل الخلافات داخل الأحزاب السياسية					
20	تخضع عملية حل الخلافات إلى النظام الداخلي والقانون المنظم للأحزاب السياسية					
21	التنظيم والتنسيق والانضباط من صفات الأحزاب السياسية					